في ظل جهل حكومي بأهميتها

ثروة اليمن الجينية تتعرض لنهب دولي منظم

ü .. كشف الخبير الوطني في مجال الملكية الفكرية الدكتور عصام مالك العبسي عن امتلاك اليمن لثروة هائلة من الموارد الجينية النباتية والحيوانية والجرثومية تستغلها الدول المتقدمة والشركات العملاقة التابعة لها بحكم خبرتها وامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة لاستغلال هذه الموارد في التوصل إلى أصناف وسلالات جديدة وإنشاء وتطوير كثير من الصناعات لتجني منها منافع وأرباحا مالية كبيرة، بدون مراعاة لحقوق الدول والشعوب على هذه الموارد، .

الثورة/عبدالله الخولاني

وقال إن هذه الممارسات نتج عنها نتائج سلبية وأضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والفقيرة خاصة وان تلك الشركات تقوم باحتكار ما تتوصل إليه كحقوق ملكية فكرية طبقا للصكوك الدولية للملكية الفكرية التي سعت الدول المتقدمة لإبرامها في إطار الأمم المتحدة والتي تتيح لشركاتها توسيع نطاق احتكارها للمنتجات والسلع الغذائية والصحية خاصة بعد أن تم إدراج موضوع حماية هذه الحقوق ضمن موضوعات نظام التجارة العالمية الجديد الذي تتضمنه اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) حيث وسعت أحكام هذه الاتفاقية من الحماية، لتشمل الابتكارات المتعلقة بالكائنات الحية الدقيقة، إضافة إلى إلزام الدول بحماية الأصناف النباتية الجديدة، مع أن الكثير من هذه الابتكارات مستمدة أساسا من مواد جينية ومعارف تقليدية تملكها الدول النامية.

داعيا الحكومة إلى امتلاك القدرات التكنولوجية والعلمية لاستغلال موارد البلد الجينية والاستفادة من المعارف التقليدية الوطنية، كونها تعد موطنا للعديد من الأنواع والأصناف والسلالات البيولوجية النادرة منذ القدم وخاصة النباتية، أثبتتها العديد من المؤلفات العلمية والتاريخية،

اليمن يمتلك ثروة

ü مشيرا إلى أن اليمن من الدول التي تزخر بمعارف تقليدية متنوعة ساهمت أجيال يمنية متعاقبة في اكتسابها وتطويرها منذ زمن طويل، بحيث أصبحت ثروة اقتصادية وحضارية، ومن أهم هذه المعارف التقليدية اليمنية الطب البديل (التداوي بالأعشاب) المعروف في اليمن منذ القدم باستخدام أنواع مختلفة من النباتات لعلاج الكثير من الأمراض.

وفي مجال الزراعة أضاف العبسي أنه تم تحسين وتطوير أصناف نباتية بوسائل تقليدية من خلال ملاحظة ومتابعة الاختلافات الوراثية لأنواع النباتات والقيام بتهجينها بغرض الحصول على أصناف تتميز بخصائص تتلاءم مع البيئة المحلية كما تم في المجال الصناعي أنشاء العديد من الصناعات التقليدية التي تعتمد على هذه الموارد كصناعة مواد التجميل وصناعة الأغذية وصناعة المنسوجات.

وبحسب الخبير الوطني فقد عززت تلك الشركات احتكارها لتلك المنتجات المحسنة باستعمال تكنولوجيا التقييد الجيني (الإبادة) التي تعد من أحدث التطورات العلمية في مجال الهندسة الوراثية، وتهدف هذه التكنولوجيا إلى منع إنبات بذور الجيل الثاني للأصناف المبتكرة، بحيث يمكن بيع البذور للمزارع لإنتاج المحصول فقط وتكون بذور ذلك المحصول غير قابلة للنمو أو الإنبات ليضطر المزارع إلى شراء بذور للموسم التالي من المنتج، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تعويض ما ساهمت به الدول والمجتمعات الأصلية من مواد ومعارف في الوصول إلى هذه الابتكارات كما ترتب عن هذا الاستخدام التكنولوجي أثار خطيرة على المصالح الاقتصادية للدول المالكة للموارد الجينية والمعارف التقليدية تتمثل في عدم قدرة المنتجات الأصلية لتلك الدول على منافسة المنتجات الجديدة ذات الخصائص والصفات المميزة، وخير مثال على ذلك خسارة السوق الهندية التي بلغت 277 مليون دولار أمريكي في مجال زراعة وإنتاج الأرز البسمتي ، نتيجة لقيام شركة (rice tecinc) الأمريكية بترويج وبيع نوع من الأرز البسمتي تحتكره بموجب براءة اختراع تم اخذ فكرة ابتكاره من المعارف التقليدية الهندية الخاصة بنوع الأرز البسمتي الهندي الذي يعد من الثروة البيولوجية للهند وباكستان.

غياب الحماية

ü موضحا أن المنظومة التشريعية والإدارية اليمنية المتصلة في هذا المجال تفتقر لقواعد خاصة بحماية هذه الثروة واستغلالها وفقا لما تقرره وتعترف به الصكوك الدولية من حقوق للدولة وللمجتمع في هذه الموارد، باستثناء ما تضمنه القانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن براءة الاختراع ونماذج المنفعة في المادة (9/أ) حيث اشترط لحمايته الاختراع المتعلق بمواد بيولوجية نباتية أو حيوانية أو معارف تقليدية أن يقدم المخترع ما يثبت أنه حصل على مصادرها بطريقة مشروعة وهذا النص لا يساعد في حماية حقوق بلادنا من الموارد الجينية والمعارف التقليدية بسبب عدم وجود تنظيم خاص بإدارة هذه الموارد ولا يوجد قاعدة بيانات للأصول الوراثية النباتية، ولم تتخذ الدولة أية خطوات لوقف الاستخدامات غير المشروعة لهذه الموارد والمعارف وتركت الباب مفتوح لكل من أراد أن يجمع المواد الجينية والمعارف التقليدية للاستفادة منها دون مراعاة للمصالح الوطنية، كما أن هذا القانون لا يشمل حماية الأصناف النباتية الجديدة والتي تم تنظيم حمايتها في قانون البذور والمخصبات الزراعية لسنة 1998م وهذا القانون لا يتضمن مثل هذا الحكم في نصوصه.

مؤكدا أن الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بهذا المجال كاستراتيجية التنوع الحيوي وخططها التنفيذية أنها تستثني وضع خطط خاصة بتنظيم حماية واستغلال هذه الموارد في المستقبل.

النهب

ü وحذر الدكتور العبسي من بقاء هذه الثروة من الموارد الجينية والمعارف المرتبطة بها بدون حماية أو استغلال من قبل الدولة مما يجعلها معرضة للانتهاك والنهب من قبل الغير دون مراعاة لحقوقنا المقررة في الصكوك الدولية.

مستدلا على ذلك بتوافد الكثير من البعثات الأجنبية إلى بلادنا بهدف جمع المادة الجينية النباتية والتعرف على المعارف التقليدية اليمنية المتعلقة باستخدام النباتات لأغراض مختلفة والحصول على معلومات عن تلك المعارف وعينات من النباتات المستخدمة للاستفادة منها تجاريا، دون مراعاة

لحقوق الدولة والمجتمع اليمني المكفولة بالصكوك الدولية.

قانون

ü مطالبا بضرورة الإسراع في وضع نصوص قانونية خاصة تقرر حماية هذه الموارد وتنظم استغلالها سواء تم ذلك بإصدار قانون جديد خاص بحماية واستغلال هذه الموارد أو بإضافة أحكام جديدة في القانون المتعلق بحماية البيئة، ويجب أن تتضمن هذه الأحكام ما يكفل المحافظة على المصالح العامة للمجتمع اليمني، وبما يضمن التقاسم العادل والمنصف مع الغير للمنافع الناتجة عن استغلالها ، وتحديد الجهة المكلفة بالحماية واختصاصاتها وعلاقتها بالجهات الأخرى ذات الصلة والتدابير التي يمكن اتخاذها للدفاع عن حقوق الدولة والمجتمع في حالة انتهاكها والاعتداء عليها من قبل الغير.

نظام إداري

ü مشدداً على أهمية تأسيس نظام إداري لحماية واستغلال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وذلك بإنشاء وحدة إدارية مختصة تتولى القيام بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بهذه الموارد كوزارة الزراعة وهيئة البحوث الزراعية ومؤسسة إكثار البذور ووزارة المياه والبيئة وهيئة حماية البيئة ووزارة الصناعة والتجارة ومراكز الأصول الوراثية في جامعتي صنعاء وعدن وذلك لوضع قاعدة بيانات لكافة الأصول الوراثية وما يرتبط بها من المعارف التقليدية في البلاد ليتم التوثيق من خلال جمع وتقييم كافة الأصول الوراثية للنباتات والمعارف التقليدية الموجودة في اليمن وتدوين بياناتها، مع مراعاة الأسس المتبعة عالميا بهذا الشأن. كما تختص هذه الوحدة بمنح التراخيص الخاصة باستغلال الموارد الجينية.

تراخيص

ü وقال يجب أن تتضمن هذه التراخيص تحديد نطاق الاستخدام من حيث المنطقة الجغرافية المحددة للنشاط المرخص به، ونوع ومقدار الموارد الجينية محل الترخيص والأغراض التي يهدف إلى تحقيقها طالب الترخيص كما تتضمن أيضا الشروط والالتزامات الضرورية لضمان المصلحة العامة ، كالالتزام بعدم استخدام الموارد الجينية المرخص باستعمالها لأغراض أخرى غير التي تم تحديدها في الترخيص، وأخذ موافقة الجهة المختصة في حالة ما إذا رغب المرخص له في استخدامها لأية أغراض أخرى والالتزام بعدم نقل المواد محل الترخيص إلى طرف ثالث إلا بناءً على موافقة مسبقة من الوحدة واحترام المعارف التقليدية للشعب اليمني وعدم الاستفادة منها إلا بموافقة أصحابها والتعاون مع الجهات الإدارية المعنية وإشراكها في الأبحاث العلمية والتجارية التي يتم القيام بها واستغلال الابتكارات والأصناف النباتية المستنبطة التي يتم التوصل إليها داخل حدود الجمهورية اليمنية وعدم نقل تلك المواد إلى خارج البلاد إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من هذه الوحدة، مع مراعاة مدى الأثر المترتب عن استخدامها واستغلالها على البيئة، كما يلزم المنتفع بتقاسم المنافع المترتبة عن الاستغلال مع الدولة وتحديد هذه المنافع (ارباح مالية أو نقل للتكنولوجيا ، أو الاشتراك بحقوق الملكية الفكرية).

نقطة اتصال

ü ويرى بأن تعمل هذه الوحدة كنقطة اتصال وطنية مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة وبهدف تنظيم حماية واستغلال الموارد الجينية والمعارف التقليدية، ووضع المعايير الواجب اتباعها عند أخذ الموافقة ومنح الترخيص بالاستخدام .

استيراد إيران وافغانستان للأرز البسمتي والمزة يرفع سعره في اليمن

من الآن فصاعدا سيكون على اليمنيين تحمل سعر جديد للأرز البسمتي والمزة المنتج في باكستان والهند بعد أن رفع مصدرو الأرز هناك أسعارهم نسبة من 30%-20 على الشحنات المصدرة لليمن من جهة وخفضوا الكميات المتعاقد عليها مع التجار اليمنيين من جهة أخرى.

فمنذ منتصف شهر مارس الماضي والسوق اليمنية تعيش موجة ارتفاع أسعار الأرز الهندي والباكستاني بجميع أنواعه حتى وصل سعر الكيلو في متاجر التجزئة إلى 400 ريال للبسمتي و450 ريالا للمزة وهما من الأنواع المفضلة للمائدة اليمنية في وجبة الغداء بعد أن كانا يباعان بأقل من هذا السعر بنحو 100 ريال فيما هناك ماركة معينة منها يباع الكيلو منه بـ500 ريال .

استطلاع/أحمد الطيار

وفيما عجز المستوردون عن الحصول على الكميات المتعاقد معها مع تجار باكستان والهند لأسباب تتعلق بمستوى الطلب الكبير من أفغانستان وايران عليه في الوقت الحالي أثار محللون اقتصاديون معنيون بالأمن الغذائي هذه الارتفاعات ليلفتوا الحكومة لمستوى القلق من خطورة الاعتماد على الأسواق الدولية في وارداتنا الغذائية الهامة كالأرز .

الارتفاع

حدث ارتفاع أسعار الأرز في السوق اليمنية هذا العام منذ بداية شهر مارس الماضي لكنها تواصلت خلال الشهر الماضي إبريل والحالي مايو ويتوقع أن يتواصل الارتفاع إلى اجل غير مسمى، ويقول التاجر نجيب الشرعبي مدير احد مراكز التسوق بصنعاء: إنهم لاحظوا ارتفاع في القيمة للأرز منذ بداية الشهر وان التجار ابلغوهم بتعديل الأسعار حاليا ولا يمكن الاستمرار بالأسعار السابقة نظرا لتغيرات طرأت في السوق العالمية وتحديدا في باكستان والهند موطن الأرز البسمتي والمزة بنوعيه.

الأسعار

حدث ارتفاع في أسعار أصناف الأرز البسمتي الهندي والباكستاني فيما لا يزال الأرز التيلاندي والأمريكي مستقرا عند سعره السابق ويقول نجيب: ارتفع سعر قطعة الأرز البسمتي الهندي درجة أولى وزن 10 كيلوجرامات من 3750 ريالا إلى 4800 ريال فيما بلغ الباكستاني 5200 ريال أما الدرجة الثانية فقد ارتفع سعرها من 2700 ريال إلى 3800 ريال وهناك ارتفاع طفيف للأرز الأمريكي والمصري.

أسباب

ارجع الأستاذ محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة وأحد وكلاء ماركات شهيرة في الارز ارتفاع الأسعار لسببين رئيسين الأول الطلب الكبير الذي قامت به إيران على الأرز من الأسواق الباكستانية والهندية والذي جعل الأسعار ترتفع إلى 30 % عما كانت عليه والثاني الطلب أيضا من أفغانستان هي الأخرى فنظرا للمشاكل الداخلية في هذين البلدين والتي جعلت الحكومتين تطلبان كميات كبيرة من الأرز بأي أسعار وهو ما جعل الموردين الباكستانيين والهنود يقومون بتفضيل الأسعار الجديدة على العقود السابقة ويجبرون المشترين على الشراء بالأسعار المرتفعة وهو ما كبد الموردين اليمنيين والمستهلكين خسائر كبيرة .

خسائر

حسب كلام الأستاذ محمد صلاح فقد رفض الموردون الباكستانيون الإفراج عن شحنات تم التعاقد عليها من الأرز للسوق اليمنية ولم يفرجوا سوى على 4 من عشر شحنات رغم توقيع العقود سابقا معهم على الكميات وهذا يؤدي إلى ارباك خطط تعزيز العلاقات الاقتصادية التي يعمل على تقويتها القطاع الخاص اليمني ويحرص على تعزيزها بين البلدين الإسلاميين الشقيقين ،ويضيف صلاح لم نتمكن من الحصول سوى على ربع الكميات المتفق عليها لتزويدنا بالأرز وهذا يضع مسألة العلاقات التجارية القائمة على الإخاء والمصداقية بين البلدين على المحك كما يفرض علينا نحن اليمنيين أن نبحث عن مصادر أخرى لتزويد السوق بالأرز المناسب.

الأرز الباكستاني

يعرف الجميع أن الأرز الباكستاني يعتبر جيدا عالميا لكن ارتفاع أسعاره تؤدي به لعدم الاشتهار في السوق اليمنية كما يتعلق الأمر أيضا بعدم وفاء الموردين الباكستانيين بواجباتهم تجاه الطلبيات المتعاقد معها لليمن ويؤدي ذلك لاتجاه اليمنيين للاستيراد من دبي وتوصيلها لليمن ويقول سعادة السفير الباكستاني بصنعاء الدكتور عرفان يوسف شامي: إن عدم الاستيراد المباشر من باكستان يؤدي إلى ارتفاع أسعار التكلفة على اليمنيين وهذا خطأ ويجب أن تكون هناك خطوط نقل واستيراد مباشر بين باكستان واليمن .. لافتا إلى أن استيراد الأرز الباكستاني من دبي يكلف رحلة تزيد عن خمسة أيام حتى الوصول للموانئ اليمنية فيما الاستيراد من باكستان إلى اليمن مباشرة يكلف يومين إلى ثلاثة أيام فقط .

ويؤكد سعادة السفير أن هناك مشكلة حاليا في مجلس التصدير الباكستاني نظرا للطلب الذي أحدثته ايران وأفغانستان وأدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 30% نتيجة للمشاكل السياسية هناك وهذا اثر بدون شك على المستهلكين في اليمن والخليج خصوصا اليمن التي لديها عدد سكان كبير ومستوى الدخل ليس كبيرا.

عالميا

وحسب نشرة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو هناك ارتفاع يصل إلى 30% في أسعار الأرز الهندي والباكستاني وهو نتيجة للاضطراب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأجواء الحرب في إيران وأفغانستان من جهة والمنطقة العربية في بلاد الشام من جهة أخرى كما توجد أسباب أخرى ساهمت بارتفاع أسعار الأرز تتمثل في زيادة الطلب والدعم الحكومي لأصناف الأرز غير البسمتي للمزارعين الهنود والتي أدت حسب مصادر مختلفة إلى انخفاض إنتاج البسمتي بما يقدر بـ??? لعام ????م مقارنة بالعام ????م علما بأن حجم إنتاج الهند من الأرز البسمتي يبلغ ?? فقط من إجمالي إنتاجها للأرز البالغ ??? مليون طن سنوياً ولذا فإن الدول المستهلكة للبسمتي تدخل في منافسة قوية لشرائه وتتمثل في دول الخليج وإيران وبعض دول أوروبا ،عالميا.

الواردات

لا تنتج اليمن أي كميات تذكر من الأرز فهي ليست مهيأة لزراعته نظرا لاحتياجه لكميات مهولة من المياه ولهذا تتعاظم وارداتها سنة بعد أخرى نظرا لارتفاع الكثافة السكانية وتزايد الطلب على الأرز من الأسر وتقول الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء أن بلادنا استوردت أرزا في 2011م بقيمة 49 مليارا و600 مليون ريال جاءت من خمس دول هي الهند وتايلاند وباكستان والصين والولايات المتحدة وفيتنام ،فقد استحوذت واردات الأرز الهندي على 39% من حجم سوق واردات الأرز ككل فيما بلغت الكميات المستوردة منها 111 ألفا و367 طنا بقيمة 19 مليارا و277 مليون ريال ،وجاءت واردات الأرز من تايلاند في المرتبة الثانية بكميات بلغت 131 ألفا و159 طنا بقيمة 16 مليارا و306 ملايين ريال تليها باكستان وصدرت لليمن 73 ألفا و941 طنا بقيمة 12 مليارا و895 مليون ريال ،كما أن الولايات المتحدة الأميركية صدرت لليمن 3737 طنا من الأرز الأميركي بقيمة 651 مليون ريال وفيتنام ما قيمته 380 مليون ريال والصين بقيمة 50 مليون ودولا أخرى غير محددة بقيمة 16 مليون ريال، أما مصر فصدرت لليمن 13 طنا بقيمة مليون و229 ألف ريال فقط .

أخي المواطن.. أختي المواطنة:

بقاء اليمن خالية من شلل الأطفال انجاز لا بد للآباء والأمهات من الحفاظ عليه بتحصين جميع أطفالهم دون سن الخامسة.

حملة التحصين الاحترازية ضد شلل الأطفال من (2-4 يونيو 2013م) لجميع الأطفال دون سن الخامسة، تنفذ من منزل إلى منزل بأمانة العاصمة ومحافظات «عدن - الحديدة - أبين - لحج - حجة - عمران - المهرة - مارب - الجوف»، وفي المرافق الصحية بمحافظة «صعدة».